الشيخ أبو العباس الهلالي ودوره في البسملة.

سلسلة (3/8)

د/ أحمد فاضل

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، يكافي ما أنعم به ويوافيه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد عبده ورسوله، نبي الرحمة وهادي الأمة، وكاشف الغمة، صلى الله عليه وعلى آله وصحابته، وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد؛

فهذه الحلقة الثالثة من سلسلة حلقات درر البسملة المنقولة عن الشيخ المقرئ النحوي الفقيه الأصولي البارع سيدي عبد العزيز بن أحمد الهلالي السجلماسي المتوفى سنة: (1175هـ) من خلال كتابه القيم نور البصر في شرح المختصر.

فبعد الدرتين الماضيتين إحداهما تتعلق بمسألة قرآنية البسملة، وما ورد فيها من أقوال ومناقشتها من قبل الشيخ، والثانية تتعلق بتفسير مفردات البسملة، التي اقتصر الحديث فيها على تفسير لفظي: ﴿بسم الله﴾ بدءا بحرف الباء من ﴿بسم﴾ ومعانيها الأربعة عشر، ثم الحديث عن معنى ﴿اسم﴾ في اللغة وإطلاقاته، وأن بعض العلماء بنى عليه مسائل فقهية، من مثل من قال: بسم الله لأفعلن، هل يكون قسما بالله أم لا؟ ومنها من قال لزوجه: اسمك طالق هل تطلق عليه زوجته أم لا؟.

لينتقل الشيخ –رحمه الله– بعد ذلك إلى الحديث عن لفظ الجلالة ﴿الله﴾ من حيث كونه اسما خاصا بذات مولانا عز وجل، وأنه هو الاسم الأعظم في القول المختار، وأنه أعرف المعارف، وليس بمشتق، ثم ختم بذكر خصائصه في الاستعمال[1].

وحلقتنا هذه تأتي لتتميم ما جادت به قريحة الشيخ الهلالي –رحمه الله– عن اللفظين المتبقيين من ألفاظ البسملة وهما: ﴿الرحمن الرحيم﴾.

وملخص كلامه –رحمه الله–حول هذين الاسمين أنهما صفتان مشتقتان من الرحمة، وأن اسم "**الرحمن**" يختلف عن اسم "**الرحيم**" من حيث كون الأول يقصد به المنعم

1 تنظر الحلقة الثانية على موقع مركز أبي عمرو الداني التابع للرابطة المحمدية للعلماء، (أيقونة المكتبة القرائية: بحث ومقال) .

بالنعم التي لا تدخل تحت كسب العباد، كبعث الرسل، والتوفيق للإيمان، وخلق الجنة ونعيمها، وأنه خاص بالله –تعالى– لا يجوز إطلاقه على غيره شرعا ولغة؛ لانتفاء معناه عن غيره سبحانه.

أما اسم "**الرحيم**" فلا يراعى فيها القيد المذكور في سابقه، فيكون معنى **الرحيم** المنعمَ مطلقا، ولذلك صح إطلاقه على غير الله تعالى.

وذكر الشيخ –رحمه الله– أن البسملة اشتملت إجمالا على ما فصل في الفاتحة، من الإشارة إلى أصول العبادة وفروعها، والترغيب والترهيب، وأحوال المعاد، والإشارة إلى درجات السعداء، ودرك ضدهم.

ثم ختم –رحمه الله– بتنبيهات لغوية وبلاغية وصرفية، ولنترك القارئ الكريم يعيش مع ما كتب الهلالي حول ما ذكر.

قال –رضي الله عنه وأرضاه–:

وأما الرحمن: فأصله صفة مشتقة من الرحمة، ثم اختلف فقيل: الرحمن باق على وصفيته، ومعناه ذو الرحمة، وفي كون الرحمة في حقه –تعالى– بمعنى إرادة الإنعام –وهو للأشعري،[2] أو بمعنى الإنعام نفسه، وهو للباقلاني[3]– خلاف.

وعلى الثاني يقال: اللهم اجمعنا وأحبتنا في مستقر رحمتك، أي الجنة، وعلى الأول لا يقال.

ثم على كل يعتبر في الإنعام الذي هو الرحمة على الثاني، ومتعلقها على الأول قيد زائد، وهو كون ذلك الإنعام متعلقا بالنعم التي ليس من شأنها أن تجيء على أيدي العباد، ولا هي مكتسبة لهم، فيكون معنى **الرحمن**: المنعم بالنعم التي لا تدخل تحت كسب العباد، كبعث الرسل، والتوفيق للإيمان، وخلق الجنة ونعيمها، هذا الذي اختاره

---

2 هو أبو الحسن علي بن إسماعيل، صاحب الأصول والقائم بنصرة مذهب أهل السنة، توفي سنة نيف وثلاثين وثلاثمائة، وقيل: سنة أربع وعشرين وثلاثمائة. له من الكتب: كتاب اللمع، وكتاب الموجز، وكتاب إيضاح البرهان، وكتاب التبيين عن أصول الدين. وغير ذلك. من مصادر ترجمته وفيات الأعيان لابن خلكان (3: 284) وسير أعلام النبلاء للذهبي (11: 540-542).

3 هو القاضي أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني، كان على مذهب الشيخ أبي الحسن الأشعري، سكن بغداد، وصنف التصانيف الكثيرة المشهورة في علم الكلام وغيره، وكان في علمه أوحد زمانه، وانتهت إليه الرياسة في مذهبه، توفي سنة (403هـ) من مصادر ترجمته وفيات الأعيان لابن خلكان (4: 269).

الغزالي[4]، ويدل له اختصاصه بالله –تعالى– فإنه لا يجوز إطلاقه على غيره شرعا وهو واضح، ولغة؛ لانتفاء معناه عن غيره سبحانه.

واستعمال أصحاب مسيلمة إياه فيه –لعنة الله عليهم– تحريف له عن موضعه، كما حرفوا لفظ النبي فاستعملوه فيه.

وقال الأعلم[5] وابن مالك[6]: **الرحمن**: علم على ذات الباري تبارك وتعالى، ورجحه صاحب المغني[7].

ومرادهم: أنه علم بالغلبة التقديرية، بأن يقدر كأنه وصف لكل من اتصف بالرحمة، ثم صار علما على الواحد الحق دون كل من يتصف بها، والله تعالى أعلم.

وأما الرحيم: فصفة مأخوذة أيضا من الرحمة، لكن لا يراعى فيها القيد المذكور في سابقه، فيكون معنى **الرحيم**: المنعم مطلقا، ولذلك صح إطلاقه على غير الله تعالى.

وذكر بعد **الرحمن** ليتناول ما لم يتناوله الأول؛ لأنه –تعالى– هو المنعم بجميع النعم، سواء كانت مما تدخل تحت الكسب أم لا، فقد علم بهذا التفسير للاسمين أن متعلق الثاني شامل لمتعلق الأول وزيادة.

وقيل: **الرحمن**: المنعم بجلائل النعم.

والرحيم: المنعم بدقائقها كمية أو كيفية فيهما.

وقيل: **الرحمن**: ذو الرحمة العامة لكل مربوب.

---

4 هو محمد بن محمد زين الدين، أبو حامد الطوسي. صاحب التصانيف الكثيرة، من أشهرها: كتاب الإحياء، وبداية الهداية في التصوف، والمستصفى، والمنخول، في أصول الفقه. توفي سنة (505هـ). من مصادر ترجمته: طبقات الشافعية لتاج الدين السبكي(6: 191) وسير أعلام النبلاء للذهبي (14: 320) والوافي بالوفيات للصفدي (1: 274) ووفيات الأعيان لابن خلكان (4: 216)

5 هو أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي، المعروف بالأعلم من أهل شنتمرية الغرب؛ رحل إلى قرطبة وأقام بها مدة، وأخذ عن أبي القاسم إبراهيم بن محمد بن زكريا الإفليلي وأبي سهل الحراني وأبي بكر مسلم بن أحمد الأديب. توفي سنة (476هـ) من مصادر ترجمته وفيات الأعيان (7: 81) وسير أعلام النبلاء للذهبي (ص:14-72- 73) والأعلام للزركلي (8: 233).

6 هو أبو عبد الله محمد عبد الله بن عبد الله بن مالك، جمال الدين الطائي الجياني الأندلسي الشافعي النحوي، صاحب التسهيل والألفية وغيرهما. توفي سنة (672هـ) من مصادر ترجمته بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي (1: 130).

7 يقصد مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لجمال الدين ابن هشام الأنصاري المتوفى سنة: (761هـ): الباب الرابع: في ذكر أحكام يكثر دورها (ما افترق في الحال والتمييز وما اجتمعا فيه (ص:601).

والرحيم: ذو الرحمة الخاصة لكل محبوب.

وأخر عن الأول: إشارة إلى أن رحمته –تعالى– سبقت غضبه، كما في الحديث[8]، وذلك لأن في تخصيص الرحمة بالمحبوبين ترهيبا من سلوك سبيل المغضوب عليهم.

وبهذا اشتملت البسملة إجمالا على ما فصل في الفاتحة، من الإشارة إلى أصول العبادة وفروعها، والترغيب والترهيب، وأحوال المعاد، والإشارة إلى درجات السعداء، ودرك ضدهم، كما أشار إليه البقاعي[9].

وقيل: هما بمعنى.

وقيل: يعتبر في الأول كثرة الرحمة، وفي الثاني دوامها.

تنبيهات:

الأول: ذكروا أن الرحمن والرحيم صفتان مشبهتان مأخوذتان من رَحِمَ بعد جعله لازما، ونقله إلى رَحُمَ بالضم.

وحملهم على ذلك: كونهما لا مفعول لهما في البسملة، وكون وزنهما كوزنها كالغضبان والكريم، واعترضه الشهاب[10] في حواشي البيضاوي بما حاصله: إن رحم بالضم

---

8 ولفظه: «إن الله لما قضى الخلق كتب عنده فوق عرشه إن رحمتي سبقت غضبي» أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب: التوحيد، باب: وكان عرشه على الماء، وهو رب العرش العظيم. ح:7422 وأخرجه أيضا في باب قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [سورة الصافات آية 171] من الكتاب نفسه ح:7453 وفي باب قوله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ [سورة البروج آية 22]ح:7554 من الكتاب نفسه. وأخرجه ابن ماجه في سننه باب فيما أنكرته الجهمية، ح: 179.

9 يقصد البقاعي إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط – بضم الراء وتخفيف الباء – بن علي بن أبي بكر البقاعي، مؤرخ أديب، أصله من البقاع في سورية، وسكن دمشق ورحل إلى بيت المقدس والقاهرة، وتوفي بدمشق سنة (885هـ) من مؤلفاته: عنوان الزمان في تراجم الشيوخ والأقران، وعنوان العنوان، والباحة في علمي الحساب والمساحة، وأخبار الجلاد في فتح البلا،د ونظم الدرر في تناسب الآيات والسور، من مصادر ترجمته الأعلام للزركلي (1 : 56 - 57) وينظر كتابه نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، (1: 25- 26).

10 هو أحمد بن محمد بن عمر، شهاب الدين الخفاجي المصري: قاضي القضاة وصاحب التصانيف في الأدب واللغة. نسبته إلى قبيلة خفاجة. من أشهر كتبه: شفاء العليل في كلام العرب من الدخيل، وشرح درة الغواص في أوهام الخواص للحريري، وطراز المجالس، ونسيم الرياض في شرح شفاء القاضي عياض، وحاشية على تفسير البيضاوي، وغير ذلك. توفى عام (1069هـ) ترجمته في الأعلام للزركلي (1: 238).

غير مسموع وإن نُقِلَ فَعِلَ إلى فَعُلَ، إنما نصوا على أنه يقاس في باب نعم وهو المشار له بقول الخلاصة:

وَاجْعَلْ كَبِيسَ سَاءَ وَاجْعَلْ فَعُلاَ مِنْ ذِي ثَلاَثَةٍ كَنِعْمَ مُسْجَلاَ[11]

وهو حينئذ جامد لا تتصرف منه صفة مشبهة ولا غيرها، واختار هو: أنهما صيغتا مبالغة"[12].

فإن قيل: كيف يصح ما اختاره، وقد علم أن فعلان ليس من أوزان المبالغة؛ إذ هي محصورة في الخمس المذكورة في قول الخلاصة:

فِعَالٌ أَوْ مِفْعَالٌ... البيتين[13]

ونص بعض الشراح: أن فعيلا لا يكون منها إلا إذا عمل النصب، وهو هنا غير عامله[14].

فالجواب عن الأول: أن المحصور في الخمسة هو المقيس، وأما المسموع فلا ينحصر فيها، فمنه فِعِّيل بكسر الفاء والعين المشددة نحو: شِرِّيب لكثير الشرب، وفُعَّال بضم الفاء وشد العين، نحو: وُضَّاء وحُسَّان وكُبَّار للمبالغة في الوضاءة والحسن والكبر، وفُعَلَة بضم ففتح، نحو: هُمَزة ولُمَزة وضُحَكة ولُعَبة، وفَعلان بفتح الفاء وضمها، نحو: لومان ونومان الخاصين بالنداء، وهذه المسموعة لا تعمل عمل الفعل، بل الخمسة الأولى أيضا لا تعمل عند الكوفيين، وتكلفوا لما سمع فيها من العمل إضمار فعل هو العامل.

---

11 بيت من ألفية ابن مالك، من باب نعم وبئس وما جرى مجراهما، ينظر شرح الألفية لابن عقيل: باب إعمال اسم الفاعل، (3: 139).

12 ينظر حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي (1: 64).

13 ونصهما كاملا:

فعال أو مفعال أو فعول** في كثرة عن فاعل بديل
فيستحق ماله من عمل ** وفي فعيل قل ذا وفعل.

ينظر شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل، باب: إعمال اسم الفاعل، (3: 76).

14 شرح الألفية لابن عقيل (3: 77).

واختار أبو حيان[15] كما نقله في النكت: أن عمل الثلاثة الأول من الخمسة هو المقيس، وأن عمل الأخيرين مقصور على السماع[16].

والجواب عن الثاني: أنا لا نسلم كون فعيل لا يدل على المبالغة، إلا إذا عمل النصب، بل كلامهم يدل على عدم الشرط، ألا ترى أن الكوفيين عللوا ما ذهبوا إليه من كونها لا تعمل؛ بأنها زادت على معنى الفعل، فلا تحمل عليه في العمل، فالمبالغة عندهم تنافي العمل، فكيف يكون العمل شرطا لها،؟ فالحق أنه لا مانع من كونهما وزني مبالغة.

ثم ما ذكر بعضهم من كونهما للمبالغة مع كونهما عنده صفتين مشبهتين: مبحوث فيه بأن الصفة المشبهة مباينة لأمثلة المبالغة معنى وعملا، ويجاب بأن مرادهم بالمبالغة: ما تفيده الصفة المشبهة من الثبوت الذي الأصل فيه الدوام، لا المبالغة المأخوذة من الأمثلة التي هي بمعنى الكثرة، ألا ترى أن قولك هذا حسن، معناه أنه ذو حسن ثابت له مستقر فيه، بخلاف قولك: هذا حاسن الآن أو غدا، فمعناه أن الحسن حدث له الآن أو سيحدث، فالصفة المشبهة أبلغ من اسم الفاعل باعتبار الدوام، ولذا تصاغ من أفعال السجايا التي هي لازمة لموصوفاتها والله أعلم.

التنبيه الثاني: قال بعضهم: وههنا فائدة حسنة، وهي: أن بعض المتأخرين كان يقول: إن صفات الله –تعالى– التي هي صيغة المبالغة، كرحيم وغفار وغفور، كلها مجاز؛ إذ هي موضوعة للمبالغة، ولا مبالغة في صفات الله تعالى؛ لأن المبالغة هي أن ينسب للشيء أكثر مما له، وصفات الله –تعالى– غاية في الكمال لا تمكن المبالغة فيها، وأيضا فالمبالغة إنما تكون في صفات تقبل الزيادة والنقص، وصفات الله –تعالى– منزهة عن ذلك". انتهى.

وكنت بحثت فيه من وجهين:

---

15 محمد بن يوسف بن حيان الغرناطي الأندلسي الجياني، سمع الكثير ببلاد الأندلس وإفريقية، ثم قدم الإسكندرية فقرأ بها القرآت، من تصانيفه: البحر المحيط في التفسير، وغريب القرآن، وشرح التسهيل، والنكت الحسان، والشذى في مسألة كذا، وعقدة اللآلي نكت الأملي وغير ذلك. توفي سنة (745هـ) من مصادر ترجمته الدرر الكامنة لابن حجر الدرر الكامنة (4: 302).

16 النكت الحسان، في شرح غاية الإحسان، لأبي حيان (ص:92).

أحدهما: أن المبالغة راجعة إلى كثرة التعلق التنجيزي، وهو قابل للزيادة وضدها، كما في غفار وغفور.

وثانيهما: أن المبالغة المذكورة في النحو ليست هي أن يدعى لشيء أكثر مما هو له، وإنما معناها الكثرة، فَضَرَّابٌ وَضَرُوبٌ وَمِضْرَابٌ وَضَرِّيبٌ وَضَرِبٌ معناها: كثير الضرب، وغفار وغفور: كثير المغفرة، وعلام: كثير متعلق العلم، وليس في شيء من هذا دعوى أكثر مما كان.

وأما المبالغة التي ذكرها هذا البعض فهي المذكورة في فن البديع، وتنقسم إلى مقبولة ومردودة، كما عرف في محله[17].

ثم بعد هذا رأيت البحث الأول عند غير واحد.

وأما الثاني فلم أقف على من نبه عليه. وبالله التوفيق.

التنبيه الثالث: قال بعضهم: "حيثما ذكر الاشتقاق في أسماء الله –تعالى– فالمراد منه: أن في الاسم معنى المصدر، لا أن الاسم مأخوذ منه؛ لأن أسماء الله –تعالى– قديمة، فلا يصح كونها مأخوذة من شيء.

وفيه نظر؛ لأن المحكوم عليه بالاشتقاق هو اللفظ فقط، وهو حادث، فلا محذور في كونه مأخوذا من المصدر، والقديم هو المعنى، ولا يتصور فيه الاشتقاق، وبالله التوفيق.

هذا ما ورد عن شيخنا العلامة سيدي أحمد بن عبد العزيز الهلالي السجلماسي –رحمه الله– في اسمي ﴿الرحمن الرحيم﴾ من الدرة الأولى من درر البسملة، ونقف بعون من الله –عز وجل– في الحلقة القادمة مع درة أخرى من درر البسملة، وبالله تعالى التوفيق، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما.

17 ينظر الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني الفن الثالث فن علم البديع (ص:383 - 490).